بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول:

منتجات وتطبيقات الابتكار
و الهندسة المالية

بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية

يومي 5 و 6 ماي 2014م الموافق لـ: 5 و 6 رجب 1435هـ

بعنوان:

دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية

أستاذ : شريقي عمر

جامعة سطيف 1

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل وتقييم دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، هذه الأخيرة التي فرضت نفسها بقوة في قطاع المال والأعمال واستحوذت على اهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والممارسين والمنظمات المهنية والسلطات العمومية في مختلف الدول خاصة في السنوات الأخيرة.

وسنحاول من خلال هذه الورقة التركيز على جانبين رئيسيين: الأول يتناول دور الهيئة في توفير الموارد البشرية المؤهلة للعمل في هذا القطاع من خلال شهادتين وهما شهادة المحاسب الإسلامي القانوني وشهادة المراقب والمدقق الشرعي. أما الثاني فهو يتعلق بدور الهيئة في إصدار المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من طرف أغلب المؤسسات والمصارف الإسلامية في العالم.

الكلمات المفتاحية: هيئة المحاسبة والمراجعة، الصناعة المالية الإسلامية، المؤسسات والمصارف الإسلامية، المحاسب القانوني الإسلامي، المراقب والمدقق الشرعي، المعايير الشرعية، معايير المحاسبة، معايير المراجعة.

Résumé :

Ce papier a pour objet d'analyser et d'évaluer du rôle de l'organisation de comptabilité et d'audit pour les institutions financières islamiques (AAOIFI) dans le soutien et le développement de l'industrie de la finance islamique, dont le dernier s'est imposé fortement dans le secteur des affaires et a attiré l'attention de nombreux universitaires, les chercheurs, les praticiens et les organisations professionnelles et les pouvoirs publics dans les différents pays, en particulier au cours des dernières années .

Nous allons essayer à travers ce papier met l'accent sur deux aspects principaux: le premier traite du rôle de l'organisation (AAOIFI) dans la fourniture des ressources humaines qualifiées pour travailler dans ce secteur par le biais de deux diplômes, à savoir, le comptable islamique légal, et le contrôleur et auditeur légitime. Le second est le rôle de l'organisation dans la délivrance des normes de sharia, des normes comptables et d'audit adoptées par la plupart des institutions et les banques islamiques dans le monde.

Mots clés : Organisation de comptabilité et d'audit, institutions financières islamiques, l'industrie de la finance islamique, institutions et banques islamiques, comptable islamique légal, contrôleur et auditeur légitime, les normes de sharia, les normes comptables, les normes d'audit.

مقدمة:

لقد عرفت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، حيث أصبحت تغطي جميع قطاعات الخدمات المالية الإسلامية من خدمات مصرفية وتجارية واستثمارية، بالإضافة إلى الخدمات المالية غير المصرفية في مختلف دول العالم، وقد أضحت هذه الصناعة تحتل حجما مهما في السوق المالية العالمية من خلال إصدار الصكوك سواء الحكومية أو تلك التي تصدرها المؤسسات والشركات المالية الخاصة.

ومن أجل دعم المؤسسات المالية الإسلامية وتيسير سبل إدماج الصناعة المالية الإسلامية في السوق المالية الدولية وتوفير المؤسسات الداعمة لها، فقد عمل البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية على إنشاء هيئات داعمة تتمثل في:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية،
- مركز إدارة السيولة،
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،
- المركز الاسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري،
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

وبتركيزنا على مدى وكيفية دعم هذه الهيئات للصناعة المالية الإسلامية وعلى واحدة من بين أبرز هذه الهيئات، فإنه يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال التالي: **ما هو دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية *(AAOIFI)* في دعم وتطوير الصناعية المالية الإسلامية؟**

أهمية وأهداف البحث:

تنبع أهمية بحثنا هذا من تزايد الاهتمام بموضوع الصناعة المالية الإسلامية من قبل الباحثين والأكاديميين والمهتمين في المنظمات الدولية بالإضافة إلى المكانة التي أصبحت تحتلها هذه الصناعة في السوق المالية الدولية، حيث تعتبر الهيئات الداعمة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية السبيل لتطوير الصناعة المالية الإسلامية ودعمها وضبط عملها ، حيث تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أحد أبرز هذه الهيئات الداعمة المذكورة أعلاه.

ويهدف بحثنا هذا إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكيفية تأسيسها وأهدافها.

- التعرف على دور هذه الهيئة في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال توفير الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المؤسسات والمصارف الإسلامية.
- إبراز وتقييم دور الهيئة في إصدار المعايير اللازمة لضبط ورقابة عمل المؤسسات المنتمية للصناعة المالية الإسلامية.

محاور البحث:

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه والإجابة على إشكالية بحثنا، سوف نتناول المحاور التالية:

أولا: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانيا: دور هيئة المحاسبة والمراجعة في توفير الموارد البشرية المؤهلة للمؤسسات والمصارف الإسلامية.

ثالثا: دور هيئة المحاسبة والمراجعة في إصدار معايير ممارسة وضبط ورقابة عمل المؤسسات المالية الإسلامية.

أولا: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إن من أهم ركائز دعم مسيرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هو وجود هيئات مهنية يكون من مهامها الرئيسية إعداد وإصدار وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يتلاءم مع البيئة التى تعمل بها البنوك الإسلامية فى الوقت الحالى فى ظل الثنائية المتواجدة لنظم وقواعد العمل المصرفى على مستوى كل دولة وكذلك على المستويين الإقليمى والدولى.

1.1 نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ***Accounting (AAOIFI) and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions*** (سابقاً هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم.

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دار المال الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة البركة المصرفية، بيت التمويل الكويتي، بخاري كابيتال) بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق لـ 26 فيفري 1990م في الجزائر.

وقد تم تسجيل الهيئة في11 رمضان 1411هـ الموافق لـ 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح [1].

وتحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم (200 عضواً من أكثر من 45 بلداً، حتى 2009) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الدولية[2].

2.1الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

منذ بداية عملها سنة 1991 وحتى عام 1995 كان الهيكل التنظيمي للهيئة يتكون من: لجنة الإشراف، ومجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة تنفيذية تعين من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة شرعية. وبعد مضي أربعة أعوام على عملها، قررت لجنة الإشراف تشكيل لجنة للتقويـم وذلك للنظر في النظام الأساسي للهيئة وهيكلها التنظيمي. وقد تم بموجب التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي والتي اعتمدتها لجنة الإشراف تغيير إسم الهيئة ليصبح "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وتعديل هيكلها التنظيمي ليتمثل في: جمعية عمومية، ومجلس أمناء (بديلاً عن لجنة الإشراف)، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة بعد أن كان مقتصراً على المحاسبة وحدها، ولجنة تنفيذية، ولجنة شرعية، وأمانة عامة يترأسها أمين عام[3]. والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي الحالي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

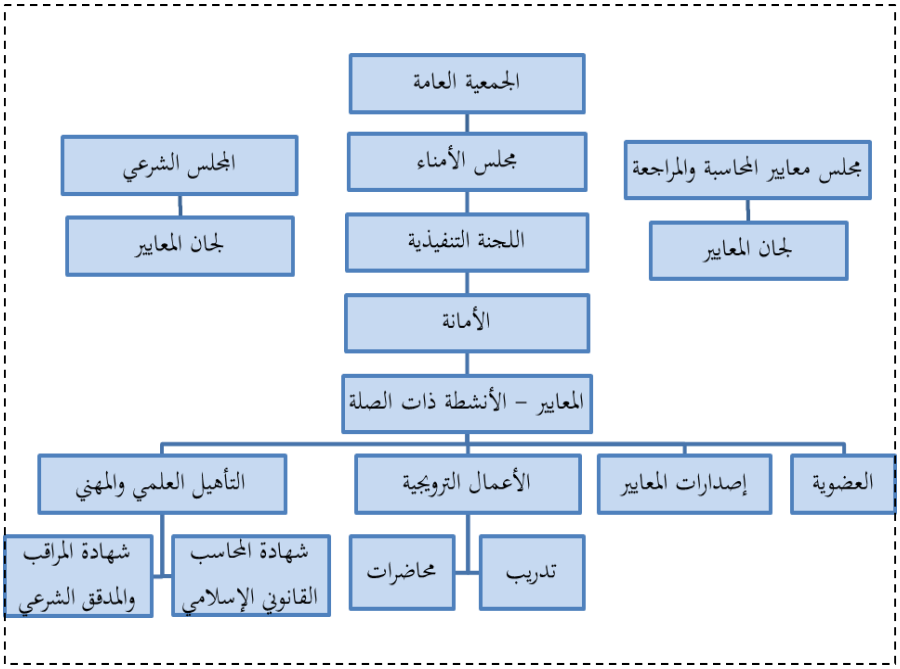

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة. http://www.aaoifi.com/ar/about-aaoifi/aaoifi-structure.html

3.1أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي[1]:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.

- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

ويشير الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيس مجلس الأمناء بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيان صحفي بخصوص المؤتمر السنوي الحادي عشر للهيئات الشرعية في ماي 2012، أن الهيئة حريصة جدا على القيام بدورها الكامل والاضطلاع بكافة المسؤوليات المناطة بها في مساندة المؤسسات المالية الإسلامية وتزويدها بالفتاوى الاقتصادية المواكبة لكافة الأمور الطارئة والفتاوى الشرعية الضابطة للتغيرات المستمرة والأمور المستحدثة[2].

ويهدف هذا الدور الذي تضطلع به الهيئة لتعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات المالية الإسلامية في المعلومات التي تنتج عن هذه المؤسسات من جهة، وتشجيع

هؤلاء المستخدمين للاستثمار أو إيداع أموالهم في المؤسسات المالية الإسلامية والاستفادة من خدماتها من جهة أخرى.

ثانيا: دور هيئة المحاسبة والمراجعة في توفير الموارد البشرية المؤهلة للمؤسسات والمصارف الإسلامية

إن جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مد القطاع المصرفي والمالي الإسلامي بالموارد البشرية المؤهلة في مجال المحاسبة المالية الإسلامية والرقابة الشرعية الداخلية يعتبر مساهمة فعالة في الإرتقاء بإمكانيات هذا القطاع التقنية والمهنية، وقد تجسد ذلك من خلال إطلاق وتنظيم الهيئة لشهادتين مهنيتين، الأولى شهادة المحاسب القانوني الإسلامي وهي تعنى بالقسم المحاسبي للعمل في الشركات المالية التي تخضع للشريعة الإسلامية. أما الثانية فهي شهادة المراقب والمدقق الشرعي وهي تعنى بضمان مطابقة عمل الشركة مع المبادئ والمعايير والفتاوى الشرعية، وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المحور.

2-1. دواعي ومبررات تأهيل الموارد البشرية العاملة في المؤسسات والمصارف الإسلامية

إن العمل في المؤسسات والمصارف الإسلامية له خصوصياته ولا يمكن أن يكون بنفس الطريقة تماما المعمول بها في المصارف التقليدية، حيث يحتاج العاملون بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى إعداد وتأهيل متعدد الجوانب، تأهيل تقني مثل العمل المصرفي التقليدي مع استبعاد كل ما تترتب عليه فوائد ربوية، وتأهيل شرعي يخص صيغ التمويل والاستثمار الشرعية.

وفي هذا المجال، يرى الدكتور حسين حسين شحاتة أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قد أصبحت واقعاً عالمياً، وترعاها منظمات ومراكز إسلامية دولية، ولقد فرض هذا على مكاتب ومراكز وهيئات ومنظمات المحاسبة والمراجعة ضرورة أن من يقوم بأعمال المحاسبة والمراجعة والرقابة فيها أفراداً لديهم تأهيل علمي وتأهيل مهني ملائم لطبيعة الأنشطة التي تمارسها ووفقاً للضوابط والمعايير الشرعية التى تحكم هذه الأنشطة حتى يؤدون عملهم على علم وبصيرة [6].

إن من أهم المبررات التي تدعو لتأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وخصوصا في الجوانب الشرعية، حسب كثير من الباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي الاسلامي، تتمثل في الآتي[7]:

- ضرورة تحقيق الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أعمال وأنشطة هذه المؤسسات المالية الإسلامية.
- جهل الكثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات المالية الإسلامية.
- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

- عدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المؤسسات.

2-2. شهادة المحاسب القانوني الإسلامي (CIPA) Certified Islamic Professional Accountant

أ- أهداف برنامج (شهادة) المحاسب القانوني الإسلامي

يزود برنامج المحاسب القانوني الاسلامي المتقدمين لنيل الشهادة بالمعارف التقنية والمهارات المهنية الضرورية في حقل المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويوفر لهم الفرصة لاكتساب معارف متقدمة في المجالات التالية[8]:

- أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومفاهيمها.
- القواعد والمعالجات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- تطبيقات الشريعة في المنتجات والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.
- هياكل الضوابط والمتابعة الشرعية الفعالة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.

ب- محتوى برنامج المحاسب القانوني الإسلامي

يشمل برنامج المحاسب القانوني الإسلامي الجوانب التقنية الأساسية في محاسبة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة[9]:

- تطور الأنظمة المصرفية والمالية الإسلامية الدولية، ووظائف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- مفاهيم ومبادئ العمل المصرفي والمالي الإسلامي الدولي.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- استخدام معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد التقارير المالية للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المنتجات والعمليات المالية الإسلامية والأساس الشرعي لهذه المعايير.
- معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في عمليات المتابعة والمراجعة.

3-2. شهادة المراقب والمدقق الشرعي Certified Shari'ah Adviser and Auditor (CSAA)

أ- أهداف برنامج (شهادة) المراقب والمدقق الشرعي

يهدف برنامج المراقب والمدقق الشرعي إلى تزويد وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية بالإطارات البشرية المؤهلة لتنفيذ التدقيق الشرعي وفق أسس مهنية مطابقة لمعايير الضبط والأخلاقيات المهنية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ويهتم هذا البرنامج بصياغة العناصر اللازمة لتمهين وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تنميط المفاهيم، والإجراءات، والأدوات، وعملية التنفيذ والتقارير[10]. كما يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالمعرفة الشرعية والمهارات المهنية الضرورية في مجال الرقابة والمتابعة الشرعية في القطاع المصرفي والمالي الدولي.

ويوفر البرنامج للمرشحين لوظيفة مراقب ومدقق شرعي فرصة امتلاك المعارف المتقدمة في المجالات التالية:

- دور عمليات الرقابة والمتابعة الشرعية المختلفة ومكانتها في المؤسسات المالية.
- العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وعمليات الرقابة والمتابعة الشرعية الداخلية.
- آلية متابعة تنفيذ قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية.
- التحقق المباشر من شرعية العمليات المصرفية والمالية في المؤسسة.
- توفير موجبات الثقة والطمأنينة للعملاء في التزام المؤسسة بأحكام الشريعة وفي إعطاء كل ذي حق حقه.

ب- محتوى برنامج المراقب والمدقق الشرعي

يشمل البرنامج كل ما يعزز عمليات الرقابة والمتابعة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وتتألف المادة العلمية للشهادة من كتابين، الأول هو المعايير الشرعية، والثاني برنامج المدقق الشرعي، وعلى العموم يشمل ما يلي[11]:

- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالأدوات والممارسات المالية الإسلامية وأسس الأحكام الشرعية لهذه المعايير.
- معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بعمليات المراقبة والمتابعة الشرعية.
- الرقابة المصرفية والمالية الإسلامية ،الرقابة الإشرافية والخارجية، الرقابة الداخلية، تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

– الهياكل التشغيلية لعملية الرقابة والمتابعة الشرعية.

– إجراءات الرقابة والمتابعة الشرعية وخاصة ما يتصل بالتخطيط والعمليات والتوثيق وإعداد التقارير.

– استخدام المراجع الفقهية لتحضير المسائل المطلوبة من الهيئة الشرعية.

ثالثا: دور هيئة المحاسبة والمراجعة في إصدار معايير ممارسة وضبط ورقابة عمل المؤسسات المالية الإسلامية

تبني المصارف الإسلامية علاقاتها مع عملائها على أساس التجارة (الربح والخسارة)، وذلك على عكس المصارف التقليدية التي تبني علاقاتها على أساس الإقراض والاقتراض. ويترتب على ذلك لجوء المصارف الإسلامية إلى كتابة قيودها المحاسبية بصيغ مختلفة من جهة واتباع آليات محددة للإفصاح عن بياناتها المالية من جهة أخرى.

لقد أعلنت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معاييرها على هذه المؤسسات لأول مرة سنة 1993، ومنذ ذلك الوقت وهي تعمل على إصدار معايير والعمل على تفعيلها في الواقع العملي، حيث أنه وحسب النظام الداخلي للهيئة فإن أهم ما يستدعي وجود معايير شرعية ما يلي[12]:

- الحاجة إلى تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية مع البنوك المركزية.
- ظهور العمل المصرفي الاسلامي بقوانين وأعراف مصرفية موحدة أمام المؤسسات المالية التقليدية المحلية والدولية.
- صون تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من الانحراف والتقليل من الاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المبادئ والمصلحة العامة.

ويرى الدكتور العياشي فداد أن الهيئات والمجالس الشرعية قد أثرت الفقه الإسلامي في جانب المعاملات، إلا أن العمل المصرفي الإسلامي بحاجة إلى انسجام في عملياته من خلال تطبيق معايير ثابتة يعترف بها الجميع.

ومن أجل أن تحقق هذه المعايير أهدافها وتؤدي وظيفتها، يجب أن تتوفر فيها عدة مبادئ أساسية أهمها[13]:

- إستقلالية الهيئات والمجالس التي تقوم بإصدار المعايير الشرعية.
- إلزامية المعايير على كل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

- العرف، وذلك من خلال إقرار جميع المؤسسات المالية الإسلامية وإعلانها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المالية، مما يشكل قانونا أخلاقيا عاما يلزم تلك المؤسسات جميعا بقبول ما يعرض عليها من مبادئ وأحكام شرعية.

كما يرى الدكتور عبد الباري مشعل أن المعايير الشرعية والمحاسبية أسهمت في إضافة صفتين رئيستين إلى الصيرفة الإسلامية هما[14]:

- توحيد المرجعية للعمل المصرفي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي.
- تنميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علماً أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد؛ وإنما يتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي.

ونشير إلى أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد أصدرت ما مجموعه 88 معيارا لصناعة التمويل الإسلامي العالمية في مجالات المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والتدقيق وأخلاقيات العمل والحوكمة، وقد أسهمت هذه المعايير تدريجيا وبشكل مستمر في تحقيق التناغم والانسجام في العمليات المالية الإسلامية العالمية.

3-1. المعايير الشرعية

هدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من إصدار هذه المعايير إلى تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية[15]. وفيما يلي قائمة بالمعايير الشرعية الصدرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

1. المتاجرة في العملات	2. بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان
3. المدين المماطل	4. المقاصة
5. الضمانات	6. تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي
7. الحوالة	8. المرابحة للآمر بالشراء
9. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	10. السلم والسلم الموازي

11. الاستصناع والاستصناع الموازي	12. الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة
13. المضاربة	14. الاعتمادات المستندية
15. الجعالة	16. الأوراق التجارية
17. صكوك الاستثمار	18. القبض
19. القرض	20. بيوع السِّلع في الأسواق المنظمة
21. الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	22. عقود الامتياز
23. الوكالة وتصرف الفضولي	24. التمويل المصرفي المجمع
25. الجمع بين العقود	26. التأمين الإسلامي
27. المؤشرات	28. الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية
29. ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات	30. التورق
31. ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية	32. التحكيم
33. الوقف	34. إجارة الأشخاص
35. الزكاة	36. العوارض الطارئة على الالتزامات
37. الاتفاقية الائتمانية	38. التعاملات المالية بالانترنت
39. الرهن وتطبيقاته المعاصرة	40. الحسابات الاستثمارية وتوزيع الربح
41. بيوع السِّلع في الأسواق المنظمة	42. الحقوق المالية والتصرف فيها
43. الإفلاس	44. إدارة السيولة
45. حماية رأس المال والاستثمارات	46. الوكالة بالاستثمار
47. ضوابط حساب ربح المعاملات	48. خيارات الامانة

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة. http://***www.aaoifi.com***

2-3. معايير المحاسبة المالية :

نظرا للاختلاف بين خصائص البيئة الإسلامية والبيئة التقليدية، كان لابد من تطوير أهداف محاسبية خاصة ببيئة العمل الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار ما توصل إليه الآخرون،

وذلك من خلال عرض أهداف المحاسبة التقليدية على الشرع، فما اتفق معه قُبل، وما اختلف معه رُفض.[16] وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم وضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية انطلاقا من أهداف المحاسبة التقليدية وعرضها على الشرع[17].

وفيما يلي قائمة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أصدرتها الهيئة لحد الآن:

1. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.	2. المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.
3. التمويل بالمضاربة.	4. التمويل بالمشاركة.
5. الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	6. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها
7. السلم والسلم الموازي.	8. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك (المعدل)
9. الزكاة.	10. الاستصناع والاستصناع الموازي.
11. المخصصات والاحتياطيات.	12. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.
13. الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.	14. صناديق الاستثمار.
15. المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية.	16. المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية.
17. الاستثمارات.	18. الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.
19. الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.	20. البيع الآجل.
21. الإفصاح عن تحويل الموجودات.	22. التقرير عن القطاعات.
23. توحيد القوائم المالية.	24. الاستثمارات في الشركات الزميلة.

25.الاستثمار في الصكوك والحصص والأدوات المشابهة.	

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة. http://www.aaoifi.com

3-3. معايير المراجعة

أصدرت الهيئة لحد الآن خمسة معايير للمراجعة تعتبر المرجعية التي يعتمد عليها المدقق في تدقيق أعمال المؤسسات والمصارف الإسلامية، وهي كما يلي:

1. هدف المراجعة ومبادئها.
2. تقرير المراجع الخارجي.
3. شروط الارتباط لعملية المراجعة.
4. فحص المراجع الخارجي الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
5. مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية .

3-4. الضوابط، الأخلاقيات والإرشادات

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إضافة للمعايير الشرعية ومعايير المحاسبة ومعايير المراجعة، مجموعة من الضوابط والأخلاقيات والإرشادات نلخصها في الآتي[18] :

أ- الضوابط: أصدرت الهيئة لحد الآن سبعة ضوابط وهي كالآتي:

1. تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها (إعادة تصنيف).
2. الرقابة الشرعية (إعادة تصنيف).
3. الرقابة الشرعية الداخلية.
4. لجنة المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية
5. استقلالية مجلس الرقابة الشرعية.
6. بيان حول أسس الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية
7. سلوكيات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والإفصاح عنها في المؤسسات المالية الإسلامية.

ب- الأخلاقيات: فيما يخص الأخلاقيات فقد أصدرت الهيئة ميثاقين لأخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي والعاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية وهما:

1. ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية

2. ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

ت- الإرشادات: أصدرت الهيئة لحد الآن إيضاح إرشادي واحد يخص المؤسسات المالية الإسلامية عندما تعتمد المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة لأول مرة، وهو:

- **إيضاح إرشادي رقم 1**: الإيضاح الإرشادي لاعتماد المعايير المحاسبية للهيئة لأول مرة من قبل المؤسسة المالية الإسلامية.

ونشير إلى أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تسهر دائما على تطوير وتحديث هذه المعايير والضوابط والإرشادات كل ما يتعلق بأخلاقيات العمل، كما تعمل دائما على إصدار معايير جديدة بما يتماشى والتطورات الحاصلة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الخاتمة:

تناول بحثنا هذا تحليل وتقييم دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كأحد أبرز الهيئات المساهمة في تطوير ودعم الصناعة المالية الإسلامية، هذه الأخيرة التي فرضت نفسها بقوة في الآونة الأخيرة، واستحوذت على اهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والممارسين والمنظمات المهنية والسلطات العمومية في مختلف الدول خاصة في السنوات الأخيرة.

ولقد عملت الهيئة منذ نشأتها وإلى غاية اليوم على تطوير ودعم المالية الإسلامية من خلال إصدار العديد من المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والتي وصلت إلى 88 معيارا، وهي تسهر على تطوير هذه المعايير وتحديثها وإصدار معايير جديدة تماشيا مع التطورات والتغيرات الحاصلة في قطاع الصناعة المالية الإسلامية. كما أخذت الهيئة على عاتقها أيضا إلى جانب هيئات أخرى توفير اليد العاملة المؤهلة للعمل في المؤسسات والمصارف الإسلامية بما يدفع لدعم وتطوير جودة الأداء داخل هذه المؤسسات، وذلك من خلال برنامج المحاسب القانوني الاسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي.

وللهيئة الكثير من الجهود الطيبة التى قامت بها فى مجالات تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق توفير فرص التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد البحوث. وقد كان لهذه الجهود الأثر الكبير فى إخراج العديد من النظم والأساليب المحاسبية التى تستند إلى قواعد وأصول الصيرفة الإسلامية إلى حيز الواقع، بل وساعدت على ظهور عدد من صيغ التمويل والاستثمار ذات الصبغة والمضمون الإسلامى، والتى لم يعهدها الفكر المصرفى التقليدى من قبل.

ومن خلال دراستنا وتحليلنا لهذا الموضوع، يمكننا ذكر بعض الاستنتاجات التي نلخصها في الآتي:

- تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بين أبرز الهيئات الداعمة للمؤسسات والمصارف الإسلامية في السوق المالية الدولية.
- تلعب الهيئة دورا بارزا في تزويد الصناعة المالية الإسلامية بالموارد البشرية المتخصصة في المحاسبة المالية الإسلامية والرقابة الشرعية من خلال تنظيمها لبرنامج المحاسب القانوني الاسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي.
- تعتبر الشهادتان الممنوحتان من طرف الهيئة مساهمة فعالة من طرفها في الرفع من الإمكانيات التقنية والمهنية لقطاع الصناعية المالية الإسلامية.
- يساهم اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالمياً وإقرارها رسمياً من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة.
- إن وجود هذه المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والالتزام بها يفيد الدولة والبنوك المركزية وجهات الرقابة والتدقيق، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبط نشاطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية التدقيق عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية.
- إن وجود المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة يفيد المتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة، وبالتالي يعلمون ما لهم وما عليهم من واجبات وأحكام.

وفي الأخير، يمكن القول أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد ساهمت مساهمة فعالة منذ نشأتها وإلى غاية اليوم في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها على مستوى العالم من خلال كل الجهود التي تبذلها في تنظيم وضبط ورقابة وتطوير أعمال المؤسسات والمصارف الإسلامية ومد هذه الأخيرة بالموارد البشرية المؤهلة من خلال برامج التكوين التي تنظمها وعقد برامج التدريب والندوات والمؤتمرات والبحوث في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2010، ص: ل.

[2] المحاسب العربي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ***AAOIFI*** ، متاح على الموقع الإلكتروني: ***http://accountant-jo.blogspot.com/2011/02/aaoifi.html*** (تم الإطلاع عليه بتاريخ: 15/ 02/ 2014).

[3] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: http: / /www.aaoifi.com/ar/about-aaoifi/about-aaoifi.html

[4] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **AAOIFI** ، 2009، متاح على الموقع الإلكتروني: http: / /www.almohasb1.com/2009/09/aaoifi.html

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 15/ 02/ 2014)

[5] إبراهيم بن خليفة آل خليفة، بيان صحفي لرئيس مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 18/ 04/ 2012.

[6] د. حسين حسين شحاتة، المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي: التأهيل العلمي والإعداد المهني، سلسلة دراسات وبحوث فى الفكر المحاسبي الإسلامي. مقال متاح على الموقع الإلكتروني: www.darelmashora.com/download.ashx?docid=538

(تم الإطلاع عليه في 20/ 02/ 2014)

[7] ياسر سعود هلولي (دار المراجعة الشرعية)، أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيا، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 19-20 نوفمبر 2005.

[8] ***AAOIFI, Certified Islamic Professional Accountant (CIPA), certification brochure, available on the website : http://www.aaoifi.com/en/certification/certified-islamic-professional-accountant-cipa/benefits-of-the-program1.html (Accessed on: March 10 th, 2014).***

[9] المحاسب العربي، مرجع سابق.

[10] د. عبد الستار أبو غدة، د. عبد الباري مشعل، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2008، ص 3.

[11] ***AAOIFI, Certified Shari'a Advise and Auditor (CSAA), certification brochure, available on the website : http://www.aaoifi.com/en/certification/certified-sharia-adviser-and-auditor-csaa/certification-brochure1.html (Accessed on: March 10 th, 2014).***

[12] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، النظام الأساسي للهيئة، المادة 39.

[13] د. العياشي فداد، الحاجة إلى معايير للرقابة الشرعية وأثر ذلك على الصناعة المالية الإسلامية، أوراق عمل المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 501.

[14] د. عبد الباري مشعل، دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، يومي 27-28 أفريل 2010.

[15] ياسر سعود هلولي، مرجع سابق.

[16] امراجع عيث سليمان، فرج عبد الرحمن بومطاري، خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية: وجهة نظر الأكاديميين في ليبيا، المؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية، يومي 20-21 أكتوبر 2008.

[17] للإطلاع على أهداف المحاسبة الإسلامية، راجع: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2008.

[18] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق.